



قراءة في تقرير

" كيف يمكن للبلدان الإستفادة من إجراءات تسهيل التجارة للتغلب على التحديات وقيود التصدير

خلال فترة وباء فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19)"

الصادر عن

"قسم التسهيلات التجارية في منظمة الأونكتاد"

إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية



فهرس المحتويات

3	المقدمة:
4	أولاً: تحسين العمليات
9	ثانياً: خفض التكاليف
10	ثالثاً: الشفافية وزيادة التعاون:
11	رابعاً: استخدام التكنولوجيا
12	الخاتمة:
12	المراجع:



المقدمة:

سلطت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) الضوء على عدة تحديات تواجهها وكالات الحدود لحماية الصحة العامة مع تجنب تعطيل حرية حركة البضائع. حيث تتخذ هذه الوكالات إجراءات غير مسبوقة لتسريع استيراد وتصدير وعبور البضائع. بهدف الحفاظ على التدفقات التجارية وسلاسل التوريد في الوقت نفسه، حيث يجب على هذه الوكالات التعامل مع التدابير الوقائية وأبرزها العمل عن بعد والتقليل من التواصل الجسدي بين الأشخاص لضمان التباعد المكاني.

في ظل هذه الظروف تحتاج الحكومات إلى التأكد من أن سلع الإغاثة والمنتجات الأساسية الأخرى يمكن أن تتحرك بحرية عبر الحدود في الأشهر المقبلة. ورغم أن العديد من البلدان تعيش في ظل ظروف إغلاق كامل وتقييد للحركة وتعطيل الأعمال، لكن لا تزال القنوات التجارية تعمل، حيث تواصل الجمارك ووكالات الحدود الأخرى التعامل مع تدفق البضائع.

شهد التجار في الآونة الأخيرة، انتشار قيود التصدير من خلال ضوابط جديدة ومتطلبات الترخيص للأجهزة الطبية. ونتيجة لذلك، أصبحت المراكز الحدودية مزدحمة، وتضاعفت الضوابط، وأصبحت طوابير الشاحنات أطول. تسير التجارة الخارجية بوتيرة أبطأ، في الأوقات التي يجب أن تكون فيها الكفاءة على رأس الأولويات لضمان استجابة كافية للوباء. على هذه الخلفية، كما يظهر تيسير التجارة باعتباره العمود الفقري لدعم الوكالات الحدودية في مطابقة حماية الصحة العامة وحركة البضائع دون انقطاع.

إن منظمة الأونكتاد تساعد البلدان النامية والأقل نمواً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية - بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية- في إصلاح ووضع تدابير تيسير التجارة. وتقديم المساعدة التقنية في جملة أمور والتي تتضمن: (1) المساعدة العامة لتيسير التجارة؛ (2) دعم لجان تيسير التجارة الوطنية؛ (3) برنامج أسيكودا؛ (4) برنامج TrainforTrade لإدارة الموانئ؛ (5) برنامج تيسير الأعمال - البوابات التجارية عبر الإنترنت؛ (6) حلول العبور؛ (7) برنامج التدابير غير التعريفية.



تقدم هذه القراءة حلول لتيسير التجارة تم تجميعها وذكرها في تقرير تقني تم نشره عن طريق قسم التسهيلات التجارية في منظمة الأونكتاد، مدعومة بأمثلة من دول معينة، بهدف المشاركة والإستفادة للتغلب على تحديات التبادل التجاري والتخليص الجمركي التي تفرضها جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) حيث تسعى الحلول إلى زيادة الكفاءة من خلال تدابير تيسير التجارة التي يمكن أن تنفذها الدول في أربعة مجالات رئيسية: تحسين العمليات، وخفض التكاليف، والشفافية وتعزيز التعاون، بالإضافة إلى العرض الكامل لإستخدام التكنولوجيا وأتمتة العمليات إلكترونياً لضمان رفع أداءها عبر الحدود مع تقليل الإحتكاك مع الأشخاص والتفاعل مع الموظفين وجهاً لوجه، وذكر أبرز ما تقوم به منظمة الأونكتاد من إصلاحات وتدابير تيسير التجارة، وتقديم المساعدة التقنية والفنية .

أولاً: تحسين العمليات

1.1 التسريع من إجراءات الإستيراد: تهدف هذه الإجراءات إلى تسريع عملية الاستيراد لضمان وصول المساعدات إلى الخطوط

الأمامية التي تواجه فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) على الفور، بما يتماشى مع المعايير المنصوص عليها في المادة 7.8

من اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتسهيل التجارة (TFA) Trade Facilitation Agreement.

أ- التحضير للمعاملات قبل وصول الشحنة: يجب أن يكون التجار قادرين على تقديم أو تسجيل أو فحص بيان

البضائع والمستندات الداعمة قبل وصول البضائع بما يتماشى مع المادة 7.1 و 8.1 (ب) من من اتفاقية منظمة

التجارة العالمية لتسهيل التجارة (TFA) وبالتالي فإن وكالات الحدود لديها الفرصة للتقييم المسبق وتحديد وترتيب

أولويات إجراءات الاستيراد.

ب- ممرات المسار السريع: تخصيص مراكز خدمة وممرات خضراء لتعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع

مواقع التخليص، بحيث تعالج البضائع خارج ساعات العمل وبعيداً عن مكاتب الجمارك. تتطلب المادة 7.8 (أ) و

11.5 من اتفاقية تسهيل التجارة (TFA) إنشاء مثل هذه البنية التحتية أو المرافق الخاصة.



- جمهورية كوريا الجنوبية: تدير نظام التخليص الجمركي على مدار اليوم طوال أيام الأسبوع للمنتجات الصحية والأجهزة / المعدات الطبية وواردات المواد الخام. كما أنه يتم حل التأخيرات في التخليص عن طريق استخدام قنوات خاصة مثل الملحقين الجمركيين والخطوط الساخنة للجمارك للشركاء التجاريين الرئيسيين وتعزيز التعاون الجمركي.

- ج – الإفراج المباشر للبضائع: يمكن للجمارك الإفراج عن البضائع قبل تقديم بيان البضائع على النحو المنصوص عليه في المادة 7.8.2 (ب) ، شريطة أن يقوم المعني وبحسب التعهد بعد ذلك بإتمام جميع الإجراءات المتعلقة بتخليص البضائع.
- إيطاليا : أمرت بالتخليص والإطلاق المباشر للأجهزة المخصصة لمحاربة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19)، والإفراج السريع عن السلع الضرورية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) .

- د- إعطاء الأولويات : يجب على الجمارك ووكالات الحدود الأخرى إعطاء أولوية مطلقة لتخليص شحنات الإغاثة. وعلمهم القيام أولاً بتخليص شحنات الإغاثة للتصدير والعبور والقبول المؤقت والاستيراد . بحسب اتفاقية كيوتو المنقحة في الفصل الخامس ملحق جي Annex J -to Revised Kyoto Convention – Chapter 5.

- هـ- تجار موثوق بهم : يمكن للأطراف الاقتصادية العاملة المعتمدة (AEO) Authorized Economic Operator ، كما هو منصوص عليه بموجب المادة 7.7 من اتفاقية تسهيل التجارة ، توفير المزيد من التسهيلات للإسراع في الإفراج عن شحنات الإغاثة والسلع الأساسية وتخليصها أثناء الأزمة. وتتضاعف هذه الفوائد عندما تعترف البلدان بشكل متبادل بخطط AEO المرتبطة بالإجراء.

- تؤكد منظمة الجمارك العالمية أن المنفعة في إتجاهين، أولاً: سيسمح سجل الامتثال الخاص بـ AEO بالإسراع بالإجراءات المتعلقة بدخول المساعدة الدولية أو خروجها. ثانياً: ستقوم AEO بتخفيف المخاطر على البلد المستورد مع ضمان أن المساعدة الإنسانية مصممة للمتطلبات بسبب خبرة المجموعة المساعدة.



1.2 إجراءات تسهيلية في البيانات الجمركية: يتطلب تخليص البضائع على مدار الساعة من مكاتب الجمارك والجهات الرقابية على الحدود الأخرى تجميد بعض المتطلبات لمدة مؤقتة خلال هذه الفترة، ويجب عليهم إكمال إدارة المخاطر وضوابط ما بعد المراجعة لمنع أي إساءة في استخدام هذه التسهيلات .

أ- تبسيط بيانات البضائع الجمركية : يمكن للجمارك تقديم أنواع من التصاريح المختلفة مثل تصريح البضائع المبسط أو تصريح السلع المؤقت أو غير المكتمل شريطة أن يقوم أصحاب العلاقة بإستكمال أي معلومات أو مستندات مفقودة لاحقاً خلال فترة محددة .

- دول الإتحاد الأوروبي : إمكانية استخدام المستندات التجارية أو وثائق الموانئ أو النقل كبيان ملخص الدخول شريطة أن تحتوي هذه المستندات على المعلومات اللازمة.
- جمهورية تشيلي : منح مواعيد نهائية معقولة لإكمال الوثائق المفقودة في لحظة الإصدار.

ب -التقليل من المتطلبات : وفقاً للمادة 7.8.2 (أ) من اتفاقية تسهيل التجارة، يمكن تقليل متطلبات التوثيق إلى الحد الأدنى لتسريع التخليص والإفراج عن الشحنات المستعجلة. ولتحقيق ذلك يجب على الجمارك وغيرها من وكالات إدارة العمليات، العمل جنباً إلى جنب لتكثيف المتطلبات مؤقتاً. على سبيل المثال، يمكن للوكالات الصحية التحقق من صحة شهادات الصحة والصحة النباتية الصادرة عن البلدان المصدرة للإمدادات والمواد الحيوية.

- الصين وكولومبيا : أوقفت متطلبات عملية التسجيل الصحي للمواد الطبية المتبرع بها.والموافقة عليها لدى هيئات الصحة
- جمهورية كوريا الجنوبية : أعفت الجمارك ومديرية الغذاء والدواء استيراد الأقنعة من متطلبات الاستيراد المنصوص عليها في قانون الشؤون الصيدلانية ، مثل إرفاق إجراء الموافقة على متطلبات الاستيراد.



• البرازيل : علقت لمدة 12 شهرًا إجراءات الاعتماد الإلزامية للقفزات الجراحية وغير الجراحية من المطاط الطبيعي

المطاط الصناعي ومخاليط المطاط الصناعي

ج - المرونة خلال الفحص : وفقًا للمعيار 3 في اتفاقية كيوتو المنقحة الملحق جي من الفصل 5 ، يجب على وكالات الحدود إجراء عمليات تفتيش لشحنات الإغاثة على أساس استثنائي عندما تعتبر ضرورية، أي يجب أن تكون عمليات التفتيش مرتبطة بشؤون الأمن أو المخدرات أو أغراض مكافحة التهريب. هذه بالقدر الضروري لضمان الامتثال لقوانين وأنظمة البلد المستورد. يمكن إجراء عمليات التفتيش والإفراج عن شحنة الإغاثة خارج مكتب الجمارك. على سبيل المثال ، يمكن تنفيذها في مباني المستورد بشرط أن يتم احتسابها بالمعدات المناسبة. يمكن أن تكون الخيارات الأخرى مكتب جمارك مختلف عن مكتب التخليص ، أو مكان المقصد.

• جمهورية تشيلي : سمحت بالتفتيش المادي للبضائع دون حضور موظفي أو وكلاء الجمارك بناء على تقديم طلب إلكتروني بذلك، بحيث يجوز إزالة البضائع في المستودعات الجمركية من قبل موظفي وكالة جمركية بخلاف الجهة المسؤولة عن إرسالها، والذين يجب عليهم إصدار توكيل صرف واتخاذ تدابير الرقابة اللازمة. كما تم تمديد صلاحية البطاقات الجمركية التي تنتهي صلاحيتها خلال فترة الإجراءات الخاصة المنصوص عليها في القرار الجمركي.

• جمهورية كوريا الجنوبية: خففت الجمارك من التحقيقات الجمركية والتحقق من المنشأ.

د- قبول نسخ عن المستندات: للحد من عبء الإلتزام على التجار، قد تقبل وكالات الحدود نسخًا ورقية أو إلكترونية من الوثائق المطلوبة وفقًا للمادة 10.2 من اتفاقية تسهيل التجارة الحرة بالرغم من ذلك ، يحق لهم طلب نسخة لاحقة من المستند الأصلي في حالة وجود شكوك.



هـ- إدارة المخاطر: لتجنب سوء التعامل مع هذه الإجراءات المرنة، تحتاج الجمارك إلى تعزيز أنظمة إدارة المخاطر التدقيق بعد التطهير بما يتماشى مع الفقرات 4 و 5 من المادة 7 من اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية. لذلك، يجب أن تضمن المعايير المناسبة التفتيش العشوائي وأن تتمتع الشحنات منخفضة المخاطر بهذه المرونة ، بينما تركز الجمارك على الشحنات عالية المخاطر، وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة لمديري الجمارك عن نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) لتكثيف استخدام النظام مع الوضع الحالي، على وحدة إدارة المخاطر الوطنية إنشاء معايير مخاطر لتسريع الشحنات التي تحتوي مستلزمات طبية طارئة

1.3 قبول مؤقت: استبدال وثيقة الجمارك والأمن للدخول المؤقت للمعدات الطبية والجراحية والمخبرية بتنفيذ جرد للبضائع مع تعهد مكتوب بإعادة التصدير (الملحق ب 9 من اتفاقية اسطنبول). يمكن للبلدان أيضاً قبول بعض الوثائق الصادرة عن منظمات معترف بها بدلاً من المستندات الجمركية والأمن للقبول المؤقت. فيما يتعلق بقواعد الإغلاق، اضطر العديد من التجار إلى إغلاق مبانيهم والتوقف عن العمل، مما يجعل إعادة تصدير البضائع تحت الإدخال المؤقت أمراً مستحيلًا في غضون المهلة المحددة. قد تختار الجمارك تمديد هذه الأطر الزمنية للتحقق.

1.4 إجراءات الترانزيت: قد تؤثر التدابير لاحتواء انتشار الفيروس على إجراءات العبور ، مثل اختبار الفحص الصحي للسائقين. وفقاً للمعيار RKC-3 الملحق J ، الفصل 5 ، يجب على سلطات بلد العبور تسهيل نقل شحنات الإغاثة وممتلكات موظفي الإغاثة في حالات الكوارث قدر الإمكان. وبالتالي، ينبغي استكمال عبور شحنات الإغاثة دون فحص، باستثناء أسباب أمنية أو في ظروف استثنائية، رهنًا بتوثيق بسيط عند الاقتضاء. يمكن لمنسقي المرور العابر ، المعينين بموجب المادة 11 من اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية ، أن يلعبوا دوراً حاسماً في زيادة تبسيط العملية. وتعتبر أيضاً الاتفاقية الجمركية الخاصة بالنقل الدولي للبضائع تحت غطاء اتفاقية (TIR) أيضاً أداة رئيسية لتيسير التجارة أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19).

• الإتحاد الأوروبي: تقبل جمارك الاتحاد الأوروبي مستندات داعمة ممسوحة ضوئياً مع بيان النقل الإلكتروني ، على

سبيل المثال مستند النقل والفاتورة وما إلى ذلك ، شريطة أن تظل المستندات الأصلية متاحة



ثانياً : خفض التكاليف

نظرًا لأن فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) قد أثر سلبًا على الاقتصاد العالمي ، فإن تكاليف التجارة تمثل عبئًا إضافيًا على التجار. من أجل تحسين التجارة، يمكن تقديم تدابير لتخفيف الوضع المالي للتجار.

2.1 المرونة بشأن المدفوعات والفوائد والضمانات: قد يواجه التجار تأخيرات في استلام البضائع الوسيطة، مما يؤدي بدوره إلى تأخير في التسليم والمدفوعات النهائية. وحتى لا تزيد من تفاقم نقص السيولة، يمكن لوكالات الحدود أن تبدي مرونة فيما يتعلق بدفع الرسوم الجمركية والفوائد والضمانات.

يسمح المعيار 3 في اتفاقية كيوتو المنقحة الملحق جي من الفصل 5 لموظفي الجمارك بتأجيل دفع الضرائب والرسوم بدون رسوم فائدة، شريطة أن يتوافق الوقف الاختياري مع المعايير ذات الصلة الواردة في الفصل 4 من الملحق العام بشأن الرسوم والضرائب. قد تنظر الجمارك حتى في رد الرسوم المدفوعة.

- دولة الإمارات العربية المتحدة: تسترد جمارك دبي 20٪ من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المستوردة التي تباع محلياً في أسواق دبي. علاوة على ذلك ، يتم تخفيض الرسوم المفروضة على تقديم المستندات الجمركية للشركات بنسبة 90٪.

- تقوم جمارك دبي بإعادة الأموال الحالية وإلغاء الضمانات المصرفية الجديدة المطلوبة للقيام بنشاط التخليص الجمركي. كما ألغت شرط توفير أداة مصرفية أثناء تقديم التظلمات المتعلقة بالجمارك.

2.2 تخفيض التعرفة الجمركية: يوفر المعيار 5 في اتفاقية كيوتو المنقحة الملحق جي من الفصل إمكانية إعفاء شحنات الإغاثة من أي رسوم تصدير أو ضرائب. ووفقًا للمعيار 6 ضمن نفس الاتفاقية، يجب قبول شحنات الإغاثة الواردة كهدايا من قبل المنظمات المعتمدة لاستخدامها من قبل أو تحت سيطرة هذه المنظمات ، أو للتوزيع مجانًا من قبلهم أو تحت سيطرتهم، مجانًا وبدون أي رسوم أو ضرائب.



- كندا: تتنازل حتى إشعار آخر عن التعريفات وضرائب المبيعات على السلع المستوردة من قبل أو نيابة عن وكالات الصحة العامة والمستشفيات ومواقع الاختبار ومنظمات الاستجابة الأولى (على سبيل المثال، الشرطة وإطفاء الحرائق ومجموعات الدفاع المدني المحلية، بما في ذلك فرق الاستجابة الطبية).

ثالثاً : الشفافية وزيادة التعاون :

تساعد زيادة الشفافية على توسيع وتعميق التعاون والعكس صحيح. كلاهما لهما تأثيرات يعزز كل منهما الآخر. وكلاهما يلعب دوراً أساسياً في الاستجابة للوباء فضلاً عن تسهيل التجارة عبر الحدود.

3.1 التأكيد على أهمية الشفافية: واحدة من أكثر الوسائل فعالية لمعالجة هذه الأزمة هي من خلال نشر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، تفرض المعاهدات الدولية التزامات على الشفافية مثل اتفاقية تسهيل التجارة الحرة والتي تحتوي على 11 تديراً محدداً في المواد 1-5. كما أكدت أدوات منظمة الجمارك العالمية على أهمية ضمان التدفق المفتوح للمعلومات في أوقات الأزمات.

ولذلك ، أنشأت منظمة الأونكتاد صفحة مخصصة على موقعها الإلكتروني ، تجمع الصفحات المتاحة على الإنترنت لإثبات أحدث المعلومات المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك الإخطارات ذات الصلة التي يقدمها أعضاء منظمة التجارة العالمية. كما يتضمن الصفحة المخصصة لمنظمة الجمارك العالمية ، التي تنشر قائمة محدثة بانتظام للبلدان التي اعتمدت تدابير تقييد الصادرات المؤقتة للإمدادات الطبية في إطار مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19)، فضلاً عن إتاحة قائمة مفيدة تحتوي على مرجع تصنيف HS للإمدادات الطبية المرتبطة بفيروس كورونا المستجد(كوفيد-19).

- كينيا : نشرت معلومات عن تدابير الطوارئ المتعلقة بالتجارة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) على بوابة InfoTradeKenya ، التي أنشئت بمساعدة الأونكتاد التقنية. كما يغطي أيضًا إرشادات خطوة بخطوة حول



إجراءات تصدير واستيراد المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية. يتم تحديث صفحة الويب فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على أساس منتظم من قبل وكالات تنظيم الحدود.

3.2 تعزيز التعاون : يتطلب التخفيف من المخاطر الصحية والعواقب الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) الاستعداد والاستجابة المنسقين. تهدف المادة 12 من اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية صراحة إلى تعزيز التعاون بين السلطات الجمركية. وبالمثل، تؤكد اتفاقيات منظمة الجمارك العالمية على أهمية تعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص التي تؤدي دوراً أساسياً في إدارة حالات الطوارئ الإنسانية، وتزويدها بكل المعلومات اللازمة حول اللوائح والإجراءات المطبقة على شحنات الإغاثة.

ويدعو الأونكتاد الوكالات المسؤولة إلى التنسيق والتعاون داخل البلدان وفيما بينها لضمان وصول السلع الحيوية إلى المستهلكين والمستشفيات في البلدان الساحلية وغير الساحلية على حد سواء.

رابعاً: استخدام التكنولوجيا

إن الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لا يضمن فقط استمرارية التجارة عبر الحدود ولكنه يقلل أيضاً من الاتصال المباشر بين الأشخاص من خلال العمل عن بُعد ويشترط WCO RKC أن الجمارك يجب أن تطبق تكنولوجيا المعلومات لدعم العمليات الجمركية، حيث أنها فعالة من حيث التكلفة وفعالة للجمارك والتجارة.

علاوة على ذلك ، يركز الفصل الخامس من الملحق رقم RKC على توفير معالجة سريعة وفعالة ومركزة لشحنات الإغاثة ، لتحقيق ما يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تلعبه من دور حاسم. تنص المادة 10.4 من اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية على أن الأعضاء مدعوون لإنشاء أو الحفاظ على نافذة واحدة للسماح للمتداولين بتقديم الوثائق ومتطلبات البيانات من خلال نقطة دخول واحدة ومرة واحدة فقط.



- جمهورية تشيلي : اتخذت سلسلة من التدابير مثل (1) تمت الموافقة على تفويضات الإرسال عبر البريد الإلكتروني . (2) يمكن لوكلاء الجمارك ومساعدتهم أداء واجباتهم عن بعد ؛ (3) قبول بعض الوثائق الأساسية الشبيهة بالورق الرسمية التي تسمح بمعالجة الاستيراد والتصدير ، وطلب تعديل مستند الجمارك وإضفاء الشرعية على بيانات التصدير ، عبر البريد الإلكتروني.
- ويتيح نظام ASYCUDA التابع للأونكتاد للجمارك والوكالات عبر الحدود والتجار تقديم البيانات والوثائق وتبادلها إلكترونياً، وحوسبة الإجراءات للتعجيل بتخليص الواردات والصادرات والعبور والمعاملات التجارية الأخرى ، مما يقلل إلى حد كبير من الحاجة إلى - التفاعل وجها لوجه. علاوة على ذلك، وللاستجابة لحالات الطوارئ المنقذة للحياة، تم تطوير النظام الآلي لشحنات الإغاثة الطارئة (ASYREC)، وتم دمجه بالكامل مع ASYCUDA يوفر برنامج ASYREC اعترافاً فورياً بالمنظمات المشاركة في عمليات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، ويسمح لهذه الكيانات بتسريع واردات الإغاثة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، تم تمكين سلطات الجمارك من قبل ASYREC للحصول على نظرة عامة أكثر دقة عن شحنات الإغاثة الواردة.

الخاتمة :

إن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) هي أزمة عالمية تنشر المعاناة البشرية وتؤثر على الاقتصاد العالمي، ومواجهتها تتطلب تضامناً عالمياً واستجابة منسقة. توضح الفئات الأربع من التدابير وفضل ممارسات البلدان المذكورة في هذه المقالة أن السياسات والتدابير من الحكومات، والجهود المشتركة من الكيانات العامة والخاصة، والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين أمر بالغ الأهمية. على المستوى الوطني، يمكن أن تعمل لجان تيسير التجارة كمركز تنسيق لتنسيق الاستجابة الأولية للوباء وبذر البذور لمزيد من التعاون على المستويين الإقليمي والدولي.

المراجع:

- المصدر الرئيسي للتقرير: <https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=2733>



• إتفاقية كيوتو المنقحة :- <http://www.wcoomd.org/>

[/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/activities-and-programmes/natural-disaster/j5e_november_2011.pdf?la=en](http://www.wcoomd.org/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/activities-and-programmes/natural-disaster/j5e_november_2011.pdf?la=en)

• إتفاقية منظمة التجارة العالمية العالمية لتسهيل التجارة (TFA) :

https://www.wto.org/english/tratop_e/tradfa_e/tradfa_e.htm